الدولة الكوردية
من احدى عوامل الاستقرار
في الشرق الأدنى

كتب هذه الدراسة : البروفيسور رونالد مونش
رئيس جامعة بريمن الألمانية

ترجمها عن الألمانية : د. هةژار معروف
ترجمها عن الكوردية : حسين نيرگسجارى

2015

الدولة الكوردية
من احدى عوامل الاستقرار
في الشرق الأدنى

الدولة الكوردية
من احدى عوامل الاستقرار
في الشرق الأدنى

الدولة الكوردية

من احدى عوامل الاستقرار في الشرق الأدنى

كتب هذه الدراسة : البروفيسور رونالد مونش

ترجمها عن الألمانية : د. هةژار معروف

ترجمها عن الكوردية : حسين نيرگسجارى

طبع: مطبعة ديلان - سليمانية

سنة الطبع: ٢٠١٥

رقم الايداع: ٤٦٠ عام ٢٠٠٢ في وزراة الثقافة

هديتي المتواضعة الى:

صلاح الدين الدميرتاش الشخص الذي حطم عقبة الجنرال كنعان ايفرين الشوفيني في الانتخابات التركية وحصل على اكثر من ١٠٪ من اصوات الناخبين

حسين عثمان نركسجارى
سليمانية ٢٠١٥

الدولة الكوردية
من احدى عوامل الاستقرار في الشرق الأدنى

كتب هذه الدراسة البروفيسور (رونالد مونش)، رئيس جامعة بريمن الألمانية، وقدمها الى (مؤتمرالحرية للشعب الكوردي)، المنعقد في فينا عام ١٩٩٢.

ترجمها عن الألمانية / د. هةزار معروف

ترجمها عن الكوردية / حسين نيركسجارى

- نشرت هذه الدراسة في جريدة الاتحاد وبحلقات عامي / ١٩٩٥ – ١٩٩٦

[ملاحظات المترجم]

أود أن أحيط القارئ الكريم، ببعض الملاحظات التي وجدناها ضرورية، لألحاقها بهذه الدراسة:-

١ - لقد كان العنوان الأصلى لهذه الدراسة ((الدولة الكوردية مساهمة لأستتباب السلام في الشرق الأدنى)، ولأسباب فنية فقد ارتأيت ان يكون العنوان كالأتى:- (الدولة الكوردية من أحدى عوامل الاستقرار في الشرق الأدنى)، وهذا العنوان الأخير يجاري منهجية الدراسة ونسق مضامينها.

٢ - ان هذه الدراسة كتبها وقدمها البروفيسور (رونالد مونش) الى [مؤتمر الحرية للشعب الكوردي] المنعقد في ٢- ٣ / ١٠ / ١٩٩٢ في ((فينا)). والجدير بالذكر أن البروفيسور ((مونش)) هو رئيس جامعة ((بريمن)) الألمانية وشخصية مرموقة في الأوساط الجامعية بألمانيا.

٣ - رغم تحفظاتنا على بعض ما ورد في هذه الدراسة من آراء، فان الأمانة الفكرية قد حدت بي الى القيام بالترجمة الكاملة لها.

٤ - لقد ورد في متن الدراسة بعض الكلمات والمصطلحات، مثل ((الطوطم الطوطمية Totem)) و (الطابو الطابوية Taboo) وغيرها، مما لا تخفى مدلولاتها على القارئ اللبيب، وهنا نشير الى المقصود بـ ((كوردستان الشمالية)) وتعنى كوردستان تركيا، كوردستان الشرقية وتعنى كوردستان أيران، كوردستان الجنوبية وتعنى كوردستان العراقية.

وأخيراً أرجو أن أشعلت شميعة على طريق مسيرة شعبنا الكوردي الدامية نحو الحرية والأنعتاق النهائي.

مع الشكر والتقدير.....

- المترجم -

بمثابة مقدمة

[كيف الحقت كوردستان الجنوبية بالعراق؟]

بقلم / حسين عثمان نيرزسجارى

انها بدايات (تراجيد كوميدية) لتكوين العراق، كانت كوردستان الجنوبية، كباقي العراق وكثير من الدول العربية الاخرى، جزءا من الدولة العثمانية، تلك الدولة المزيفة كانت دائما في حروب ضروسة مع جيرانها ايران، اوروبا وروسيا، عدا حروبها الداخلية مع الكورد والارمن، وكان قادتها العسكريون أحيانا يتمردون عليها.

بعد انهاء حرب العالمية الاولى في عام ١٩١٨، قامت دول الحلفاء بتفكيك الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها عليها، وفي سنوات ١٩١٩-١٩٢٥ تفككت الخريطة السياسية للمنطقة واعيدت صياغتها وخاصة

منطقة الشرق الاوسط، ووقعت الدول المنتصرة في الحرب اتفاقية (سيظر)، وبموجب تلك الاتفاقية، كان من المتفق عليه ان تكون كوردستان دولة مستقلة.

الا ان دول الحلفاء تراجعت عن الاتفاقية، ووقعت اتفاقية (لوزان)، وبموجب هذه الاتفاقية الجديدة، تكون ولاية موصل-كوردستان العراق جزءا من الدولة العراقية الجديدة، كانت تركيا الجديدة غير راضية وتطالب بكوردستان العراق.

قامت (عصبة الامم) ولمعالجة تلك المشكلة، بإرسال خبراء ضمن لجنة الى منطقة (ولاية موصل)، لمعرفة آراء سكان المنطقة، فزارت تلك اللجنة مدن كوردستان واقضيتها ونواحيها، فكما تبينت من الوثيقة ان اكثرية سكان كوردستان الجنوبية طالبت بدولة مستقلة، وكاختيار ثاني ان تكونوا جزء من العراق.

فتبين ان للشعب الكوردي دور مشرف في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، الا ان جميع الحكومات

العراقية ورجالاتها رفضت ان تذكر الموقف المشرف في بدايات تكوين الدولة العراقية امام الرأي العام العراقي، بل قاموا بإخفاء تلك الوثيقة المهمة لعصبة الامم، وكان المؤرخون العرب والباحثون –قوميون أم ديمقراطيون- لم يشيروا الى تلك الوثيقة الدولية، الا باختيار جزء من فقرة أو منها وبخجل مزري.

ولحسن حظ الكورد، حصل الاستاذ الجليل المخلص (جرجيس فتح الله) في الجامعة الامريكية بلبنان، وبواسطة أصدقائه الاساتذة، حصل على نص قرارات وأعمال لجنة عصبة الامم، ونشرها في عام ٢٠٠٢، بكتابه الموسوم: (يقظة الكورد).

طبع تقرير عصبة الامم في مطابع لوزان وبأمر من سكرتير العصبة عام ١٩٢٥، باللغتين الفرنسية والانكليزية. الحجج والمبررات الاقتصادية لتركيا وبريطانيا وفي وثائقها، تثبت بان لكوردستان الجنوبية دوراً حياتيا لاقتصاد العراق، هذا قبل نحو (١٠٠) عام،

اما بعد تلك المدة الطويلة، على مؤرخي وسياسيي الكورد، ان يدرسوا بدقة وعمق، تأريخ بدايات تكوين العراق، والوضع الاقتصادي المنهار لكوردستان بعد الحرب العالمية الاولى، وان يدرسوا بعمق تأريخي واقتصادي، واقع كوردستان الحالي وخاصة في العراق وتركيا، وبعد ظهور الثروة النفطية الهائلة في أرض كوردستان العراق.

نص الدراسة

[المستهل]

تتمحور دراستى هذه كل ما من شأنه ان ينصب في (مفهوم الدولة الكوردية)، ان الحلول المطروحة لهذه القضية في الدوائر الكوردية - سواء كانت خارج كوردستان أم داخلها - ليست موحدة، وهذا اللاتجانس امر طبيعي في المنظور الديمقراطى، الاّ ان كثرة التوجهات هذه قد ألحقت اضرارا بالقضية الكوردية.

ان الدول الكبرى ذات العلاقة بالشرق الأدنى ينتابها الوجل والحرج أثناء ذكر هذا الموضوع واثارته ؛ فتقوم بتجريمه وتطويقه بنطاق ((الطابو))، بينما تجد مواقف دول التقسيم [الدول المقسمة عليها كوردستان _ ايران - العراق – تركيا – سوريا] أوضح منها جميعا، فزبدة الآراء والتوجهات المنتقاة لتلك الدول ضامرة مغبّرة، كما وانها سياسات نابعة من

المصالح اليومية وعلى نفس المنوال.

الشعب الكوردي بمواطنيه (٣٠) مليونا ؛ اكبر شعوب الارض التي لا دولة لها ومع ذلك ما زالت قضيته باهتة القيمة ؛ بل وأُضفي عليها بعد رومانسي، وهذا لا يتفق مع حجم ومنزلة قضيته، لقد تغلغلت القضية الكوردية في جميع الدول الهامة في الشرق الأدنى بل وانها مشتبكة مع تلك الدول في صراع ومواجهة مريرة.

على صعيد الواقع لم تستطع السياسة الدولية بلورة الحلول والبدائل المناسبة للقضية الكوردية، وليست هذه اول مرة لايُستشار فيها علم السياسة ويدرج في الهامش، ها نحن نرى التخبط والدوار يصيبان السياسة الدولية ازاء تفكيك الأتحاد السوفيتي ويوغسلافيا المتعددة القوميات، تلك السياسة التي تنفذ دون الأستشارة بعلم السياسة ومن غير ان يكون لها مستقبل واضح المعالم.

ان ثراء المواضع المطروحة في هذا المؤتمر يظهر مدى تشعب التوجهات والبدائل، انني سأتجاوز أهم الأفكار والآراء وأدخل مباشرة في البديل [الدولة الكوردية] وكيفية تحريمها وكبتها، سأعرض الأسانيد المعاضدة للدولة الكوردية والمعارضة لها؛ مبينا جميع الفرص والشروط ومشيرا الى الأجراءات والخطوط المناسبة.

المعالجات والأجراءات المطروحة:

_ (مراجعة الحلول المطروحة حتى يومنا هذا)

في غضون أل (٧٠) عاما الماضية، كان العالم منقسما الى شطرين متباينين: الشرق والغرب، ان مجمل النتائج التي تمخضت عن ذلك الأنقسام، كانت على الضد من تشكيل الدولة الكوردية، كما وانعكس ذلك الوضع على كوردستان بالصورة البائسة التالية:

انهيار الوضع الأجتماعي والأقتصادي، الحرمان من التراث القومي، الاضطهاد المتصاعد عنفا يوما فيوما، والطافح بالمصائب والويلات، موجات النزوح والهجرة والتشرد، تورط فصائل من الحركة القومية الكوردية وارتباطها المستمر بالمؤامرات والدسائس والحروب في الدول المحتلة لكوردستان الأربع، تدخل القوى الخارجية وبالأخص النشيطة منها والفعالة كأمريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا، واخيرا فهل تنضم روسيا اليوم الى ركب تلك الدول الأربع؟ سأترك الأجابة للقارئ الكريم، ولأسرائيل ايضا دورها الخاص في هذه القضية.

لقد نضجت الحركة التحررية الكوردية، ورغم ان فصائلها تصطف لتشكل منظومة واحدة، الا ان التباين في مستويات قواها ونضوجها يغدو حجة مناوئة لفكرة الدولة الكوردية، ان الشعب الكوردي لن يرضى بعد بالمظالم المرتكبة بحقه، فالنهب والغارات

التي تعرض لها وطنه، جعلت من النادر ان يوجد كردي لم يشمله النهب والظلم، وهاهنا فمن الجائز الأختلآف بين مواقف حزب العمال الكوردستاني PKK والحزبين الديمقراطي الكوردستاني والأتحاد الوطني الكوردستاني في العراق والحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران.

بعد تحرر واستقلال الشعوب المضطهدة في الأتحاد السوفيتي السابق، انتعش الأستعداد للنضال في الحركة الكوردية بمستوى يضاهي مظالم أعدائها على الأقل، وفي عالم الشرق الأدنى العجائبي المعَقد:- تتوحد الأضداد على أمر واحد وهو إضطهاد الكورد في الأجزاء الأربعة من وطنه.

من المتبع حتى الآن ان القضايا العالمية تلتهب عن طريق القنوات والمؤسسات الأعلامية فقط، ومن ثم تنتقل الى موائد البحث والحوار، لقد تجلى بوضوح دور الإعلام إبان دراما النزوح الجماعي للكورد

في كوردستان الجنوبية في شهر نيسان ١٩٩١، واثناء الحرب الأمريكية العراقية، كان الأعلام موجها والحرية منه مسلوبة وبات بلا امل، ان الصور الحية المثيرة جداً للإعلام أُظهرت بجلاء ان الأفكار البالية المعمول بها بحق الكورد حتى الآن لايمكن قبولها بعد، وهذا الوضع الجديد يشابه المراحل الأخيرة لوجود امريكا في فيتنام.

ان بقاء القضية الكوردية على هذا المنوال يعني الإبقاء على ارتكاب دول التقسيم:- الظلم والقمع، يعني إدامة الظلم والأستبداد اللذين يمارسان بحق الشعب الكوردي نتيجة ثوراته الدفاعية عن نفسه.

تقيّم الدول الغربية ثورات الكورد وانتفاضاته بمقاييس وطرق مختلفة ومتباينة جداً منها : قبول الحرب التحررية الكوردية في كوردستان الجنوبية، اللامبالات وإهمال نضال الكورد في كوردستان الشرقية، و [وصم] جبين الثورة الكوردية في كوردستان تركيا الشمالية بلطخة الأرهاب، يكاد المرء ان يظن بأن

الثورة الكوردية في كوردستان الجنوبية كانت في حينها مقبولة لدى الغرب.

[خيارات وحلول]

١. خيار التصفية والإبادة الجماعية:

من جديد يدور الحديث فيما بين جنرالات تركيا حول المعالجة النهائية للقضية الكوردية، لم ينس بعدُ ما حدث في تركيا من أعظم المذابح والإبادة الجماعية بحق الأرمن، ان المانيا – حليفة تركيا - و بعدها حلفاء تركيا الآخرين لم يكتفوا بالسكوت فحسب وانما باركوها ايضاً، كما وان هتلر في أحد اجتماعاته السرية أشار الى مجازر الأرمن لتبرير وتمرير إبادة اليهود، فنحن متيقنون من انه في العراق أيضا اجري التفكير بصورة سرية في القضية الكوردية وبأساليب أخرى، فكيف ياترى يجري التفكير بالقضية الكوردية في القيادة ومركز السلطة في تركيا العضوة في (الناتو)؟! وللقاريء سأترك جواب هذا السؤال.

٢. الحل - القهقري - الى مناهج الأمبراطورية العثمانية:

في الأوساط الحكومية للدولة التركية، يجري التفكير علناً في الحدود الجنوبية للدولة العثمانية الغابرة، إنني لا أود هنا ان ابحث فيما اذا كانت تغيرات من هذا النوع تكفي وحدها لتحسين اوضاع الكورد؟

يبدو انه في تركيا لم يتم التفكير لحد الآن بمنح الكورد حالة كشعب متميز، عن الترك ووفق قانون (ميللية) القديم (العثمانى).

٣ – دقرطة دول التقسيم:-

ان لهذه الفكرة صدى ايجابيا لدى الغرب لسببين:-

ا – حل شامل ولا قومي.

ب – تنفذ في ميدان الواقع نفسها بنفسها وتؤدي في الظاهر الى النتيجة.

ان دول التقسيم ((سوريا – ايران – العراق - تركيا))

بلغ بهم العناد والغطرسة واللاديمقراطية مبلغاً، بحيث لا يعبؤن بسمعتهم السيئة في القضية الكوردية، لذلك فلا تملك تلك الدول مفاهيمها وحلولها الخاصة لهذه القضية، والا لكانت تتفاخر بها وتسبح ألسنتهم بتلك الحلول ليل نهار.

ان دقرطة تركيا خلال الأربعين السنة الماضية أثارت حماساً كبيراً في اوروبا، فالدبلوماسيون والبرلمانيون ورجال الجيش في اوروبا متفقون في الرأي، على ان عملية الدقرطة عسيرة، لكن نتائجها صحيحة وعادلة، وهاهنا يغضون الطرف عن ثلاث إنقلابات عسكرية في تركيا، ويقولون إنه في مسيرة بهذه الصعوبة ينبغي عدم تضخيم الهفوات والأنحرافات والتقصيرات، ومن ثم عدم النظر اليها بالمنظور التراجيدي!!

ان نظرة فاحصة في العشرات الألوف من ضحايا التعذيب وآلاف ممن شملتهم الأبادة والتصفيات الجسدية في مسيرة الدقرطة التركية خلال السنوات

الأربعين، تكفي لأن نصرخ هاتفين: انه أمام واقع كهذا ينبغي للمرء ان لايلوذ بالصمت، ان أهم انتقاد يوجه الى الديمقراطية باعتبارها دواء نادر لانظير له، يكمن في طبيعته الديمقراطية نفسها من حيث كونها حق السلطة وحكم الأغلبية على الأقلية وفي سقف زمني معلوم، انها نظام شرعي مستقر واضح المعالم لا لبس فيه، وتنظيم لنقل السلطة وتبادلها، عليه فالديمقراطية الشكلية المحضة لوحدها لا تصلح حلاً ناجحاً لقومية بهذا الحجم الكبير؛ وعندما تعيش أجزاء من تلك القومية بصفة الأقلية في الدول التقسيم الاخرى، وهذه الحالة تنطبق على الكورد في دول التقسيم جمعاء.

بناء على ما تقدم فالديمقراطية كآلية حل، ستكون مجدية حينما تكون جزءا من دولة القانون المطلق، وهذا يعنى انه حتى وان تم تغير السلطة، فالدولة تبقى مستقرة وصاحبة الكلمة العليا، يجب ان تكون

الديمقراطية مقرونة بالمؤسسات الفيدرالية والبرلمان باعتبارهما محورا السلطة ومركزها.

ان تلك المفا هيم لا اثر لها في تركيا، حيث ان البرلمان مجمع ومرتع للجنرالات، وهؤلاء يعتبرون البرلمان ثمرة جهودهم وفضائلهم، ان دولة القانون كلمة غريبة كسابق عهدها، حيث الدولة في تركيا مركزية، وهكذا فان عملية الدقرطة في تركيا -وبالشكل الجاري حالياً – ليست حلاً اصيلاً وخاصة للكورد. فالصيغة الديمقراطية المعاصرة في تركيا تهدد بجدية حياة ووجود الكورد، بيد ان الديمقراطية لو اختيرت كجزء من عدة حلول وبدائل أفضل ؛ تغدو نافعة ومجدية.

ثمة حقيقة ينبغي أن تقال، وهي أن تركيا استاذة ماهرة في استخدام تلك المفاهيم الثمينة لدى الغرب - وغالباً مايكون ذلك الأستخدام غير واقعي -، ان جدلية المطالب السياسية العادلة للكورد في

الدول (المفترض انها ديمقراطية) تجري وفق النسق التالي:-

صيغة الديمقراطية التركية مفعمة بالمخاوف لدى الكورد، فاذا ما أصبحت دولة تركيا في يوم من الأيام ديمقراطية فستبدو في نظر الجميع حينذاك دولة مفيدة ومساندة لحقوق الأنسان، وفي هذه الحالة بالذات ودون التفكير في واقع تلك الدول المتعددة القوميات وخصوصياتها، فحينئذ ننقاد إلى صياغة الأستنتاج التالي:- إذن هلموا بنا هل ثمة شيء أفضل من ذلك؟ فلا ضرورة بعد لدولة كوردية حديثة!!

٤.الحل التركي : «الديمقراطية» دولة القانون والأبادة الجماعية:

ان الديمقراطية ودولة القانون تهيئان للحركة السياسية الحديثة برنامجاً تستطيع شرائح المجتمع في ظله ان تستفيد من القوانين لتحقيق حقوقها، ولكن في

دولة متعددة القوميات كتركيا ولأكثر من (٧٠) سبعين سنة من الإضطهاد والصهر القومي يتم التراجع والنكول عن الأسس والأصول الديمقراطية وتفريغ محتواها.

الحل التركي يجري على النمط التالي :-

مثل الديمقراطية ودولة القانون كمثل بطاقة دخول إلى عالم الحضارة، فما ان يتم صرفها حتى ينظر اليها على أنها كلمات جوفاء خاوية، ان الجيش مركز سلطة في تركيا، والديمقراطية تمارس حسب الظروف، فهي على سبيل المثال:- تلقي قبولاً فاتراً في المناطق التركية من تركيا، وفي الوقت نفسه تناضل الدولة التركية للحيلولة دون وقوع أهمية وهيبة تلك الآلة تحت طائلة الأستفسارات، الأمر الذي قد يؤول بالتالي الى إنقطاع المساعدات الهامة من الدول الديمقراطية كألمانيا.

ان الديمقراطية تجاه الكورد قد أضحت وبشكل صارخ سياسة للقمع والإبادة الجماعية للمثقفين

والوطنيين، كما واصبح إرهاب الدولة لجماهير الكورد عملاً مألوفاً في الماضي لم تكن الرقابة الصحفية في تركيا ذات تأثير يذكر، اما الآن فالرقابة قد رفعت بصورة رسمية، واوروبا مسرورة بهذه الخطوة وتهز راسها إيماءة الرضا، هذا في الوقت الذي أصبح القمع والتصفيات الجسدية للصحفيين أسهل منالاً وتأثيرها على الديمقراطية اكثر كمداً، فمنذ كانون الثاني عام ١٩٩٢ وحتى يومنا هذا تم في المدن الكوردية اغتيال (٩) صحفيين من ممثلي الصحافة الكوردية، لقد شكا اللورد ((افيبري)) في تقريره

لشهر نيسان عن عدم وجود ريبورتاجات وتقارير صحفية في كوردستان الشمالية.

وجرياً على تلك السياسة أغتيل قبل اسبوعين الصحفي والكاتب العبقري الكوردي ((موسى عنتر)) عن عمر يناهز (٧٤) سنة بيد قوات الأمن، وفي ظل حالة الطوارئ المفروضة على المناطق الكوردية

؛ شرعت ماكنة إرهاب الدولة التركية بالعمل لتحصد الارواح بغير حساب.

إن إرهاب الدولة للمواطنين المدنيين الأبرياء يتجلى بوضوح في الصورة التالية:- في الوقت الذى يتم فيه تخريب مدينة (شيرناخ) بالقذائف وتشريد سكانها البالغ (٢٠) ألف نسمة، نجد رأى العام التركي يستشعر البهجة والإطمئنان، أما انا الألماني فحزين جداً حين أرويها، حيث أمطروا المدينة هذه المرة بقذائف الدبابات الألمانية غير ان السياسة الألمانية لم تنبس ببنت شفة ولم تحرك للإجابة ساكناً، على نقيض موقفها إذاء احداث ٢١\٣\١٩٩٢.. وهكذا فالسياسة التركية قد وجدت موطيء قدم لها تجاه القضية الكوردية الا وهو ذريعة (الإرهاب)!!

٥. خيارات وحلول دولية:

سأذكر تحت هذا العنوان زبدة آراء وأفكار متناقضة،

إن القوى الكلاسيكية الدولية متفاهمة لحد الآن مع دول التقسيم، إلا انها في الوقت نفسه تلتفت وبصورة عابرة الى عدة اجنحة من الحركة التحررية الكوردية، وعلى الرغم من أن آراء وحلول دول الشرق الأدنى قد فشلت، الا انها لاتنفك عن ممارستها والتنفيذ وفقها دون كلل أو ملل إن مضمون الحل الدولي يعني عدم التدخل، حيث ان القوى الخارجية لو ابتعدت عن هذا الموضوع بصورة تامة، فأن دولة كوردستانية متحدة ستظهر في غضون أقل من سنة وتغدو راسخة، إن هذا ليبدو وكأنه أحلام وخيالات طوباوية، ولكن سياسة عدم التدخل متعارضة مع مصالح القوى الخارجية، أليس كذلك؟!

ان المناهج والتعليمات تحدد الأهداف والمسالك المؤدية اليها، لذلك فانها تبدو برّاقة خدّاعة، كان (فاوست) أحد أبطال الشاعر الألماني (غوته)، وقد أمضى عشرات السنين في خضم الثقافة وبطون

الكتب ؛ إلا انه حينما بلغ به الكبر عتيا، تجلي له أن تلك الكتب والأضابير الضخمة المكتظة بالمعاهدات ومواثيق الكونفرانسات الدولية ؛ والمليئة بالقرارات والنداءات الطنانةُ، مغايرة للحياة الواقعية، بمعنى آخر فانه ومنذ انقسام العالم إلى الشرق والغرب ارتفع عدد القرارات الخاصة بحماية حقوق الأنسان وحق الأقليات القومية، فتضاعفت القوانين الدولية مرات عديدة، ولكن اضطهاد الكورد من قبل الدول التقسيم في تصاعد مستمر، ومع ان اضطهاد تلك الدول متناقض مع القوانين الدولية ألا أنها ظلت بدون عقاب أو استجواب.

لقد أعلنت مباديء ومناهج برّاقة وثرية للدفاع عن الكورد؛ ولم يصل شعاع منها إلى حياة الكورد المظلمة، فبقيت في مكانها كلمات ورموزا جميلة تزف البشرى السارة فحسب، ويعود السبب في هذا الى عدم وجود جهاز تنفيذي لتفعيل تلك القرارات التي تكفل

حماية الكورد.

إن انعدام المحاسبة والعقاب - في حالة عدم التنفيذ – سيجعل من الوعود والقرارات الدولية أكثر بعداً عن الواقع اليومي المعاش للكورد أقول هذا وأنا واثق من ان تلك المواقف الدولية ماهي إلا مجرد شعارات ووعود لاتسمن ولاتغني من جوع، إن الشعب الكوردي بات يتفهم هذا والى حد بعيد. ليست تلك الكلمات البليغة البديعة معدومة الفائدة، إلا إنها ليست العلاج الإجرائي الملموس، إن أفضل الخيارات لمواقف ((UN)) اليوم تجاه الكورد يكمن في تغيير قانونها، بإحداث جهاز تنفيذي فعال له وتقع على كاهله عملية تنفيذ الوعود والمواثيق الجميلة البراقة، وتكون له قدرة على فرضها بالقوة في حالة إهمال تلك القرارات، ان المعمول بها حتى الآن هو: ما رغبوا فيه قد نفذوه، على انهم ليسوا مرغمين على تنفيذه. فيا ترى هل بإمكاننا ان نكلف الكورد مطلباً بهذا الثقل ألا

وهو الانتظار حتى يحدث التغير الثوري في القانون الدولي؟!

٦. حل دولي نادر:-

ثمة علاقة واتفاق غير رسمي فيما بين التحالف والكورد في المنطقة الآمنة [كوردستان العراق]، جانب من ذلك الاتفاق له طابع حكومي ورسمي، والجانب الآخر له طابع الإحسان والإغاثة، والطابع الأخير يحمل في طياته مخاطر اكثر من الطابع الأول ؛ ذلك لأن الكفيل الضامن لهذه الفكرة هو تركيا العدوة للكورد، والتي لها مصالح يومية كثيرة ومتجددة على الدوام، وكلما طال أمد هذا الحل أضحى الكورد أكثر اعتمادا على الصدقات والاستجداء، وفي هذه الحالة سيطرح بإلحاح السؤال الوجيه التالي:- ألا يؤدي منح [إعانات البطالة] للكورد في جنوب كوردستان إلى خلق شريحة من المتشردين والمفسدين، وبالتالي

ظهور مؤسسات ومسؤولين منبوذين لاخير فيهم؟! ان هذا الحل وقبل كل شيء مرتبط بعامل لا إرادة للكورد فيه ؛ الا وهو تغير وتطور الأوضاع في بغداد، ففي اول يوم تكون بغداد - ما بعد صدام - راضية عن صداقة الغرب ؛ تنتهى المصالح الغربية في المنطقة الآمنة الكوردية، وحينئذ ينبغي على الشعب الكوردي ان يطلّ على ماضيه المفعم بالتجارب المريرة ؛ ليستشف منه العبر والدروس ويستنبط، ومن الجائز وغير المستبعد أن يتحول وضعه الى ما هو أسوأ.

٧ - خيار حماية الأقليات القومية (احد قوانين UN):-

ان ما يجعل من خيار [حماية الأقليات القومية] ذات أهمية ؛ لا يرجع الى ظروف يوغسلافيا والاتحاد السوفيتى سابقاً ؛ فتلك مشكلة قديمة تتعلق بالصراع بين حـدود الـدول وحـدود القوميات ؛ بل يرجـع إلى

تجميع واستقطاب الهيمنة والسلطة لدى القومية الكبيرة، وتهميش وتحجيم القومية الصغيرة، فالنزاعات القومية في هذه الأيام تتطلب علاجاً حاسماً، إن خيار (حماية الأقليات القومية) مهما كانت صياغته وشرعيته ؛ فمساوئه كثيرة، لأنه يقوم أساساً على إرغام الأقلية التابعة على التعايش في ظل دولة وسلطة القومية الكبيرة، كيف إذاً يتم تعزيز حماية الأقليات؟ فيا لهشاشة أسسه وما أعكر هذا المعنى!!

توجد في المناطق التي نصرخ لأجل أقلياتها ونطالب بحمايتها ؛ دول قديمة بل وأقدم من الأوربيين، تديرها حكومات تعتبر:- الدولة كسلطة فردية مطلقة مستعدة للتنفيذ دون قيد وشروط، وليست لتلك الحكومات تقاليد (دولة القانون) كيما تعلنها على الملأ.

٨ - الخيار (الأوتونومي) الحكم الذاتي:-

هذا البديل ذو مفهوم مرنّ مطاطي، يمتد الى عدة مفاهيم مثل:- الحكم الذاتي المحلي، التراثي، الاقتصادي والسياسي، الحكم الذاتي كبداية غامضة، ومن الجائز ان تتفرع منه أقسام وفروع، ويُفسَر بأنواع مختلفة من (الحكم الذاتي) و (حماية الأقليات القومية)، وهما متقاربان ومتعلقان ببعضهما البعض.

لا بد لي من الرد القوي المركز على كافة برامج الحكم الذاتي وصيانة الأقليات القومية، حتى وإن صنعتا بروح نزيهة ونوايا صافية، وحتى الآن فأن أنظمة دول الشرق الأدنى مركزية، وجميعها - عدا اسرائيل - أنظمة دكتاتورية عسكرية، أو دكتاتورية دينية، أو مركزية عسكرية، إنها تخفي وجوهها الحقيقية بوشاح الماكياج والتجميل الديمقراطي، وأحسن نموذج لذلك هو تركيا.

ان الديمقراطية والفيدرالية ودولة القانون تعدّ من الشروط الرئيسية لتنفيذ الحكم الذاتي، أما سوابق

تركيا وتجاربها في حماية اليونانيين والأرمن فمرعبة ومظلمة، لقد كانت حماية كلتا القوميتين تجرى وفق برامج (حماية الأقليات القومية) ومعاهدة لوزان، وفي ظل خيرات وبركات برامج (صيانة الأقليات) إنقرض هذان الشعبان اللذان كانا يعيشان منذ آلاف السنين في اسيا الصغرى (تركيا)، والآن لم يبق لهما أثر يذكر، ويتضح كذلك ان برامج حماية الأقليات القومية في تركيا لم تكن هي السبب الوحيد في فقدان أثار القوميتين.

ان تجارب الحكم الذاتي لـ (كورد العراق) أثبتت أن حياتهم اليومية كانت عبارة عن هجوم وإعتداء الدولة عليهم، والدفاع عن أنفسهم، ان من نتاج حرب الخليج الثانية (العراق - أمريكا) أن ظهر على الساحة حل خصوصي جدا، وان ذلك الحل يتصف بعدم النضوج والتذبذب، وهنا - كما حدث مع الأرمن ويونانيين في تركيا - ليس الحكم الذاتي وحده هو السبب في

التهديد اليومي لكرد العراق، بل أن المصالح الدقيقة المتشابكة هي التي لا تحبذ للكورد في جنوب كوردستان اقتصادا مكينا، ان جميع التجارب والدروس الماضية وإلى يومنا هذا لتثبت ما أشرنا اليه.

فلندع موضوع التهديد اليومي لكوردستان الجنوبية جانبا ؛ لكي نؤكد مرة اخرى فنقول:- ان كلا البرنامجين (الحكم الذاتي) و (حماية الاقليات القومية) معروفان، ويجرى الحديث عنهما في مناطق تسودها الهيمنة والسطوة، الاضطهاد والانصهار العرقي، الحرمان والنكول من التراث، الارهاب وقمع الدولة المنظمين.

إذا ما التجأنا – نشدانا لحماية الكورد من تلك المظالم – الى المؤسسات الحكومية، والتي هى نفسها وبذرائع وحجج مختلفة تمارس تلك السياسة ضد الكورد وبدرجات ومستويات مختلفة فسيكون مثل هذا اللجوء والعمل نوعا من الشيزوفرينيا والجنون حقا:

هنا يستوقفنا سؤال نظري وهو :- من الذي سيضمن تنفيذ برامج الحكم الذاتي وحماية الاقليات.. هل دول التقسيم؟ أم المؤسسات الدولية؟ أم الدول الكبرى؟

عرضت سؤالا نظريا ؛ لأن مسيرة السنين الماضية اظهرت للعيان ان المؤسسات الدولية لم تتمكن من حماية انسان واحد في دول التقسيم (العراق، تركيا، ايران، سوريا).

ان سياسة التشريد والتهجير القسري التي تنفذها تركيا منذ عشرات السنين (مثلا) وعن طريق القمع والارهاب ؛ قد أدت الى تشريد واسع للكورد، وكنتيجة لذلك فقد أصبحت اسطنبول مدينة يعيش فيها ما يقارب من ثلاثة ملايين كردي، إنها المدينة التي يسكنها اكبر عدد من الكورد.

فيما إذا إعترفت تركيا بعد مرور (٧٠) عاما من الشوفينية بالحقوق الشخصية والخصوصية الكوردية ؛

ومن ثم قامت بتثبيت تلك الحقوق في الاطار القانوني ؛ فأن إعترافا من هذا القبيل سيحدث ثورة في تركيا من اقصاها الى اقصاها، ومن المحتمل ان تكون تفاعلاته ونتائجه اكثر عمقا ودراماتيكيا وتعقيدا من تحجيم الخارطة الجغرافية لتركيا وتشكيل كيان كردي.

عليه فأن سيرورة تفكير تركيا هي انه حتى وان كان مدار الحوار هو الحكم الذاتي للكورد ؛ فأن هذا يعد اكثر خطورة على تركيا من مفهوم دولة كوردية في كوردستان تركيا ؛ لقد طرقت باب هذه المناقشة المعقدة الملتهبة وهي تشمل دولة تركيا على الخصوص وليست دول التقسيم الاخرى.

يتبين مما تقدم ان كلا من النهجين (الحكم الذاتي وحماية الاقليات) يرميان الى الابقاء على واقع تقسيم كوردستان وتكريسه، إن تجزئة أمة متحدة (وتعي نفسها انها هكذا) ستغدو حيثما تكون عاملا جوهريا للتأزم وعدم الاستقرار.

ان هذه النظرة الفكرية الدقيقة لا تعني بالضرورة إننا نرفض الحلول المرحلية والتدريجية، ولكننا واثقون من ان تلك الخيارات لن يكتب لها النجاح ما لم تكن لها ضمانات دولية اكيدة، دائمية ومهيمنة، كما وتوجد دائما في ثنايا تلك الخيارات بذور التخريب والتهديد والاجهاض، الامر الذى يستوجب على تلك الضمانات الدولية استخدام آليات فعالة ومناسبة بغية صيانة الكورد في حالات الخطر والتهديد.

٩ – خيار الدولة الكوردية

في ما يتعلق لهذا الموضوع ؛ سأعرض آرائي وأفكاري بشكل مكثف وعميق ؛ اذ لم يحدث حتى الان القيام ببحث وتمحيص هذا الحل بصورة شاملة، سأقوم بدراسة تلك البراهين التي تؤيد فكرة الدولة الكوردية وتلك التي تعارضها. (براهن ضد التشكيل الدولة الكوردية).

تكفير الدولة الكوردية كمحركات طابوية:-

انه ولعدة اسباب (وصرح بها أو غير مصرحة)، اصبح الحديث عن الدولة الكوردية من قبيل الكفر والمحرمات، واعتقد ان الاسباب التي ادت الى تكفيرها وتحريمها هي:-

أ- ان كيفية تكوين دول الشرق الادنى وبداياتها تبدو لنا غامضة ومجهولة، ولما كانت تلك الدول (العراق وسوريا) صنيعة الدول الاستعمارية ؛ ولكونها أنشأت اصلا لتحقيق الاهداف ومصالح تلك الدول ؛ فلا ترى فيها اية تقاليد دستورية محددة. انها شرسة متطرفة ؛ فلماذا اذن تضاف الى تلك الدول دولة اخرى وتظهر في الساحة؟! (هكذا - م).

ب - ان اكثرية دول المنطقة تُحكم بصورة شريرة ومأساوية، ومن حيث الثروات الطبيعية : فانها غنية ومتخمة، لكن معظم تلك الثروات تهدر من خلال اقتصاد قبلي وأعمال الرشوة والفساد، كما وتنفق على

مظاهر التبجح والاجلال والسيادة،

ج- طمعت القوة الخارجية في ثروات المنطقة تحت الغطاء التجاري والعسكري : استحال واقع المنطقة الى ساحة للصراع والتنافس الدائميين، ان تلك الدول الثرية لاتعدّ حتى في مصاف الدول النامية.

د- ان اكثرية دول المنطقة تعادي النظرة العصرية للغرب تجاه فكرة الدولة والدستور : ناهيك عن كونها تشكل منظومة واحدة في هذه المعادات. ونتيجة للعوامل الفكرية والايدولوجية لعصر النهضة الاوربية ومعطيات تلك الحركة التاريخية فقد ترسخت في اوربا مباديء حقوق الانسان ودولة القانون؛ ونظام الامن والدفاع الجماعي او المشترك. لقد كانت مجمل تلك النتائج تناويء وبصورة بارزة المفاهيم القديمة البالية تجاه الدولة.

ان أسياد هذه المنطقة يفهمون الدولة على الوجه التالي:-

مؤسسة مستقلة عنيدة، انها كل شيء، صلاحية قواها الأمنية مطلقة بلا حدود، هذا هو مفهوم الدولة لدى كل من أمن تركيا وملالي ايران وحافظ اسد وصدام حسين، لذلك فان مفهوم الدولة والحكومة في الشرق الادنى يكون موضع ريبة وتذمر على الدوام.

لا يوُجد في الشرق الأدنى ايّ أثر للطبقة البرجوازية الوسطى ؛ بينما انها تحدّ من سلطات الدولة في الغرب.

ان الأنماط والتقاليد السياسية لدول تلك المنطقة تترسخ في واقع غارق في الدماء، ولهذا فأن تأسيس أية دولة ستواجه شكوكا ومخاوف حتى وان لم يُصرح بها.

[كيف ستكون تلك الدولة]

ان الشروط الأساسية لاقامة دولة كوردية – في

حالة قيام الغرب بدعمها أو عدم عرقلتها على الاقل – عبارة عما يلي:-

- يجبُ على تلك الدولة ان تفصل برامجها واهدافها النظرية والعملية عن الدول الاخرى في المنطقة.
- على الدولة الجديدة (محركها المركزي هو الحركة التحررية الكوردية) أن ترسخ الثقة والمصداقية، في حين تكون دول التقسيم معدومة المصداقية.

في المانيا القيصرية ؛ والأسوأ منها ألمانيا النازية ؛ كانت مسألة تأسيس الدولة وخاصة لليساريين تُعتبر من المحرمات (الطابوية)، وأود انْ أذكر لكم بكل بساطة ووضوح أن اليمينيين الألمان يعتبرون تركيا شريكة السلاح والخندق، ان تلك المشاركة في السلاح ولفترة طويلة قد أدت الى تقوية تركيا.

كانت «تركيا أيام (أتاتورك) غارقة في دماء الكورد وملطخة بها» هذا بينما كان الديمقراطيون الاشتراكيون

الألمان واليهود مناصرين لتركيا، وكان اليساريون مناوئين لها، إن الحركة القومية الكوردية نفسها مسؤولة عن جعل فكرة الدولة الكوردية ضمن المحرمات الطابوية التكفيرية، حيث ان موقفها حتى الآن غامض وغير واضح، فليس لديها برنامج منشور ومصاغ بوضوح، ان حزب (PKK) هو أهم فصائل الحركة التحررية الكوردية في تركيا وسوريا قد اختار لنفسه الانفصال وتشكيل الدولة الكوردية ولكنه ساهم هو أيضا في التحريم لكونه:-

- قام وعلى نهج الحركات التحررية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية بأختيار بناء المجتمع الاشتراكي هدفا استراتيجيا لنضاله.
- جعل بامكان تركيا ان تصمّ وبحذاقة جبين هذا الحزب بالارهابية وتقوم تركيا حاليا باخراج السيناريو لتلك التهمة اللعينة.

ان العاملين السالفين حالا دون ظهور بحوث

ومناقشات محايدة ولا حزبية ؛ لذا وترسيخا للسلام ؛ ينبغي رفع المحرمات (الطابوية عن PKK) وإلغاء تهميشه في الساحة السياسية. (خاصة وان الحزب ينتهج نهجا جديدا في النضال – م).

ان الحديث عن القضية الكوردية في جميع دول التقسيم - ومن الوجهة الأكاديمية والعلمية على أدنى حد – يعتبر من المحظورات المانعة لمزاولة حتى المهنة، فالحديث عن القضية الكوردية في ألمانيا تصاحبه ضغوط وإجراءات من قبل البعثات الدبلوماسية التابعة لدول التقسيم. ان الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا تفكر بنفس الأساليب البالية، وهي لاتزال مستمرة في وضع النقاب على فكرة الدولة الكوردية وجعلها من المحرّمات، ان العراق وسوريا دولتان من صنائع بريطانيا وفرنسا، والدول الغربية كانت لا تريد إضعاف الدول المناهضة للشيوعية أمثال تركيا وايران والعراق وسوريا،

أما اليوم فأن مواجهة الاصولية الاسلامية تقتضي الاحتفاظ بتلك الدول ؛ فلا مجال إذن لدولة كوردية والتي لاشك ستكون شيئا جديدا في المنطقة.

ان الوضع اليوم في (يوغسلافيا السابقة)، يبعث على التشاؤم في ايجاد حلول لها، ان الحل العام:- (دولة لكل قومية) «ليس سيئا بنفسه» انما الذي عقد القضية هو التعاطف وميل موسكو واليساريين المكشوف – أو وراء الكواليس – نحو الصرب ؛ فعليه ينبغي ان نكون صادقين مع أنفسنا، وانْ ندرك بأن جميع القوى الكبرى يعرفون هذا جيدا ولكنها تغضون عنها، وعوضا عن نقد أنفسهم فأنهم يبدون شكوكهم واستيائهم من الحل القومي ليوغسلافيا.

فلو دخلتْ الامم المتحدة الى الساحة اليوغسلافية وكما حصل في الايام الاخيرة من مراحل استقلال المستعمرات؛ ومنحتْ الاستقلال لسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة، لأصبح الوضع مختلفا عما هو عليه اليوم.

انه لمن العجب العُجاب ان تغدو قضية الشعب الكوردي ضحية عجز الغرب وعدم قدرتها على معالجة المسألة اليوغسلافية!! (هكذا كان الوضع في عام / ١٩٩٢ – م).

[الحجج والبراهين المؤيدة للدولة الكوردية]

يُستنبط مما تقدم ان أهم الحجج التي تدعم أحقية الدولة الكوردية تندرج فيما يلي:-

١ – ان الامم المتحدة ومن الوجهة القانونية قد أقرتْ حق تقرير المصير، ولكن هذا الاعتراف قد انعكس على استقلال المستعمرات فقط. ان المقررات الخاصة بـ(مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي KSZE)) تشمل الكورد ايضا وفي أبعادها الضيقة، الا ان تلك المقررات متناقضة مع قرارات الامم المتحدة ؛ ناهيك عن كونها تراجعا الى الوراء حيث ان منهجها قد صيغ على الضد من فكرة تأسيس دولة جديدة. ولهذا فأنه وبعد تفتيت

الكتلة الشرقية أصبحت محاورُ ذلك المؤتمر لا تتلائم مع الواقع الدولي بعدُ وان عهدها قد ولى وإنقضى (وحل محلها مقررات ١٦ / ١٢ / ١٩٩٢ – م).

٢ – من الواضح ان تراث وثقافة كل قومية جزء من التراث الانساني العام ومستكمل له، ومن حيث صيانة وانتعاش التراث، فقد أثبتت التجارب انه من الأسهل والأحسن ان تكون الصيانة والأنتعاش في دولة ذات قومية واحدة، وكمثال على ما نقول هو دولة ايران المتعددة القوميات، وأرى انه من الاهمية القصوى ان تولي الامم المتحدة والمجتمع الانسانى النظرة القيمة الى مختلف أصناف التراث وان تقوم بحمايتها وأن تضعها موضع الصدارة وتفضلها في أولوياتها على المنفعة التجارية القصيرة الأمد.

٣ – ان خيار الدولة:- لقومية متوسطة الحجم والعدد ؛ يعتبر أفضل وأيسر خيار. ومن هذا المنظور فان الشعب الكوردي لا تعوزه البرهنة والأثبات،

فالأحرى ان تلقى هذه المهمة على كاهل أولئك الذين حرموا الكورد من تلك الحقوق.

ترى أيُّ سياسي المانيا كان أم دانماركيا ؛ سويديا أو فرنسيا ؛ يتخلى عن دولته طوعا وعن طيب خاطر؟ إن مواطني تلك الدول يدركون جيدا وبصورة دقيقة ان حياتهم اليومية منوطة بدولهم، وان الدولة تيسر للناس شؤون الحياة وتقدم لهم الخدمات، وحالما نُسلط أضواء البحث على خيار (الدولة الكوردية) ينتصبُ أمامنا سؤالان معقدان:-

ا – هل يقتصر شكواكم وإستياؤكم على كيفية الوصول الى الهدف المنشود (الدولة الكوردية)؟ لو كان الأمر كذلك إذن لأستوجب التسليم بأحقية وشرعية الدولة الكوردية، وفي حالة كهذه سيقتصر الحديث على كيفية ومنهج البلوغ لذلك الهدف.

ب – هل انكم شاكون ومتبرمون من شرعية وأحقية تأسيس الدولة الكوردية نفسها؟ لو كانت المسألة

هكذا فأنتم إذن منحازون الى ايران وتركيا – على سبيل المثال – وموافقون على تصرفات وارهابيات تلك الدول، وعليه فانكم تندرجون في مصاف ومستوى تلك الدول.

٤ – لقد أصبح بتاعد الحركة التحررية الكوردية متينا وقويا، ان هذه القضية لاتنهي نفسها بنفسها ولا تُغنى وكلما كانت الحركة التحررية الكوردية أقوى عودا فأن خيار الدولة اكثر إستساغة واحتضانا.

من الجائز ان تتحول فكرة الدولة الكوردية الى برنامج نضالي في أحد أجزاء كوردستان والذي لا يزال شعبُها يترقبُ الاوضاع متأهبا لها بالمرصاد، ان تجربة تنكر العراق عن الحكم الذاتي وتصفية الكورد، وانكار المشكلة الكوردية في ايران وتركيا أثبتتْ بان الحل الأمثل هو تشكيل دولة كوردية ؛ وان هذا يلقى القبول والبداهة لدى معظم الكورد. ولكن لماذا نجدُ ان الموضوع غالبا ما يتم التطرق اليه بصورة سرّية ولا

رسمية؟ ان الجواب على هذا السؤال يتطلب دراسة وبحثا آخر.

٥ – خصوصية الحركة الكوردية ومقياسها:-

يعيش الشعب الكوردي فيما بين التهديد لوجوده القومي وتأييد سطحي شفوي يديم له الحياة، ولكل وجهة وتسميات لتلك الخصوصية منها:- الاستفادة من العدو، الترويض والمخادعة، الاضطرار والضرورة.

لقد تمخضتْ عن هذا الوضع المأساوي الظواهر التالية:-

الحصول على مكاسب وقتية، المصالحة والمساومة مع إحدى دول التقسيم ضد (دولة تقسيم) أخرى بل وأحيانا ضد الكورد في جزء آخر من كوردستان. إذنْ فانشاء دولة كوردية تضم معظم أراضي كوردستان ؛ سيطفيء بركانا مُستعرا وملتهبا في الشرق الأدنى.

٦ – على الكورد انْ يملك القناعة التامة بان الأسس النظرية لدولته ونظامه ستكون اكثر عصرانية

وتحضرا من دول الشرق الأدنى ؛ وأنْ يضع نصب عينيه التجارب المريرة لدول التقسيم المتغطرسة، ومن ثم ينتقي لنفسه هوية أفضل.

على الكورد ان يتسامى على كل المتغطرسين الديكتاتوريين في دول التقسيم، وقبل كل الشروط الضرورية للدولة، يستوجب على الحركة التحررية الكوردية ان تثبت هذه المفاهيم في برامجها النضالية:- الديمقراطية وحقوق الأنسان، المؤسسات الفيدرالية وبرامج حماية الأقليات ورفض السلطة المطلقة، وهناك من يعتبر تلك الشروط المسبقة للدولة الكوردية أوهاما طوباوية!!

ان الحكم المطلق قد أحدث جُرْحا غائرا في الشعب الكوردي، لقد اكتسبتْ الشريحة القيادية للكورد، الوعي السياسي والأجتماعي ومحبة الأنسان في خضم الغربة والتشرد ؛ ولم تكتسبه من داخل الجيش التركي ومدارس القرآن في ايران والأكاديميات

العسكرية لصدام.

٧ – ان إنشاء دولة كوردية أو إحداث أية تغييرات أخرى في الوضع الكوردي الراهن يتم بفعل وتأثير الدول صانعة القرار كأمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وإن كان البعض من الكورد منزعجا من هذه الحقيقة، لان تلك الدول هي نفسها ومعها الاتحاد السوفيتي السابق كانت وما تزال مسؤولة عن الاجحاف والمظالم المرتكبة ضد الكورد. ومتى ما تغيرت القناعة السياسية للدول الاربع الكبرى ؛ آنذاك فقط يحين موعدُ إنشاء دولة كوردية.

لقد أعلن (اتحاد السوق الاوربي المشترك) مقررات في ١٩٩١/١٢/١٦، وللأعتراف بأية دولة جديدة تشترط تلك المقررات عدة شروط منها:- صياغة السياسة الداخلية والخارجية لتلك الدول على اسس من الصداقة والتعاون والتنسيق، فمن الأفضل والأكثر تحبيذا ان يكون إنشاء أية دولة كوردية منسجما

مع جوهر وخصائص تلك المقررات وأنْ تُقاس وفق هذا النسق.

٨- ان المشاكل والأزمات في المنطقة الآمنة لكوردستان الجنوبية ؛ برهنت على ان المقررات التي خلقت تلك المنطقة ؛ مبنية على أسس هشة مشكوكة فيها، وستترك لنا عدة أنتقادات منها:- قرارات باهظة الثمن والتكاليف لأسباب إدارية ولوجستية يتعرضُ الحلفاءُ أنفسهم للتوبيخات السياسية، كما وان نتائجها هزيلة خاوية.

٩ – ان معظم السياسيين في كوردستان الجنوبية يتراجعون وينكرون إنشاء دولة كوردية، وهذا رياءُ وتكلف غير طبيعي، انه موقف للتظاهر بالنية الحسنة وتفادي الشعور بالخجل والأستحياء أمام تركيا الحليفة للغرب ؛ وسوريا الشريكة التجارية الجديدة لإيران.

١٠ – ان الدول الأوربية الصغيرة لها دور مهم في التشجيع والتأثير الحقيقي على أمريكا وبريطانيا

وفرنسا وألمانيا بهدف توحيد مسارات الحوار والتعاون الجماعي والتنسيق الدولي بخصوص الشرق الأدنى، وخير دليل على ذلك المشكلة الاسرائيلية الفلسطينية.

(حلول مرحلية – مفاهيم ضرورية)

وهذا يعني أنه قبل ايّ شرط لميلاد دولة مستقلة كوردية لا بأس بقبول نصف إستقلالية (وليس الاستقلال في السياسة الخارجية)، وفضلا عن ذلك فأنه ينبغى أثناء الحوار والمفاوضات المتعددة الجهات ؛ أن يتم تحليل ومناقشة قضايا عديدة ومسائل هامة مثل:- حدود الدولة الكوردية، قضية الأقليات في كوردستان، إعادة المهجرين والمشردين، مسألة الأمن والحماية.

أعود هنا فأكرر أن هذه المفاهيم تُعدّ في الغرب من الأسس الضرورية للدولة :- حقوق الأنسان، دولة القانون والنظام الديمقراطية والتعددية الحزبية، سياسة الانفتاح والتعاون المشترك مع الدول الخارجية، نصف

أستقلالية. على الكورد وانطلاقا من القناعة الذاتية وبمناصرة وتعاون القوى الخارجية العظمى: أن يتخذ من تلك المفاهيم والخصائص شكلا ومضمونا لدولته.

يجب ان يشارها هنا الى ذكاء وشيطنة السياسة الخارجية لتركيا، فمنذ مدة طويلة جعل مسؤولوا تركيا من تلك المفاهيم القيمة موضع المفاخرة؛ بأطلاق عبارات طنانة يسبحون بها ليل نهار مثل:- فصل الدين عن الدولة (العلمانية)، وانتهاج مناهج الغرب كالديمقراطية ودولة القانون، سياسة معاداة المخدرات، محاربة الشيوعية والإرهاب...

بدلا من جعل تلك المفاهيم تسابيح المفاخرة والمزايدة ؛ فيا ليتهم كانوا صادقين في تنفيذها وليس كما هم عليه الآن ؛ شأنهم شأن من يستعمل قارورة جديدة لشراب قديم. يتضح مما تقدم ان ذلك ليس يسيرا على تركيا ولا عديم الفائدة لها، وان أهمية تركيا الجغرافية جلية للعيان ولا تحتاج الى إبراز الحجج

والدراسات، الا أنهم يشوهون معنى ومفهوم الأرهاب بنباهة وتعمد.

اما نحن الغربيون فقد أصبح تصحيح هذه الأضاليل مبعث قلق وتوتر لنا، انه لمن المخجل ان بعض الاحزاب والتنظيمات الكوردية وتحت وطأة الظروف الطارئة والاضطهاد تدعي جزافا انها قد اختارت أيضا نفس المفاهيم التي تسبح بها تركيا لتتقرب بدورها الى قلوب الساسة الاوربيين، يبدو ان إدعاء كهذا وتحت وطأة الظروف المعقدة ليُعدُ من قبيل التجاسر والتجاوز ؛ الا ان الحركة التحررية الكوردية تستطيع وبصورة ايجابية وحنكة ان تختلف عن دول التقسيم وتتسامى بنفسها.

بهذه الصورة ستتوفر للكورد مجالات وفرص أفضل ولسوف تتكون له شخصية وسيماء اكثر مهابة وايجابية، ان جيران الكورد الأوربيين لهم نفس الفرص والمجالات.

١١ – ينبغي على الدولة الكوردية وإداراتها الفتية

ممارسة الحكم على أسس من الشعور بالمسؤولية والتحسس بها والسهر عليها، ان العبء الرئيسي والجوهري المُلقى على عاتق الدولة هو:- تثبيت القانون، حماية ثروات الناس، تأمين وضمان الحياة المستقبلية للشعب، تكوين وتطوير البُنى التحتية المادية للمجتمع.

ليست الظروف الحالية لكوردستان وتحت وطأة دول التقسيم الا الهيمنة والاعتداء ؛ بدلا من التقدم والتنمية. ان شعبا يملك دولة ؛ يستطيع ان يفتح أبواب بلاده على المؤسسات والمنظمات الدولية التي بمقدورها وبقوانين الأمم المتحدة ان تكون مسؤولة عن صيانة ذلك الشعب، وان تلك المنظمات تقف حائلة دون الأستحواذ واعتداءات دول الجوار. وعلى الرغم من ان تلك المنظمات ليس بأمكانها ان تفرض أو تنفذ القصاص والمشورة ؛ الا ان لها دورا مهما في هذا المضمار.

ان حق الدفاع عن النفس مشروع لكل شعب، وعليه فاذا ما تم تثبيت هذا الحق في اطار قانون فلا ريب في كونه أفضل من البرامج الخيرية والاشفاقية.

١٢ – ان تشكيل دولة كوردية سيغدو عاملا للتقدم والتنمية في كوردستان. وببناء تلك الدولة فقط تهدأ موجات التشرد والهجرة الى الخارج.

تعاني أوربا الغربية وتئن تحت وطأة المواقف المتناقضة المعقدة ؛ فها هم الدبلوماسيون الكلاسيكيون الأوربيون متحالفون مع الدول الظالمة المتغطرسة ؛ يسلحونها ويحرضونها على الشعوب. وكنتيجة لتلك السياسة يهاجر أبناؤها من أوطانهم يتشردون ويلجأون الى أوربا.

ان هذه السياسة ادتْ الى عدم رضا الشعوب الاوربية إزاء الأجانب، ينبغي ان تكون هناك سياسة خارجية قوية وتقدمية، كما وعليها ان تكون مترابطة ومتناسقة مع السياسة الداخلية. اما نحن فأجدر بنا

ان نتحلى برحابة الصدر مع اللاجئين، وان نصوغ قانون الهجرة الى المانيا في ضوء تلك المفاهيم.

ان الحقائق الآنفة الذكر ما هي الا انعكاسات السياسة الأوربية تجاه الكورد، وهاكم نموذج آخر:-

أحدُ وزراء الاقتصاد يُفكر بصورة كلاسيكية ودون كلل أو ملل في إستئناف الصداقة مع دولة إرهابية كإيران وعلى نفس المنوال مع العراق ولسنوات عديدة. هذا بينما يراهن وزيرُ الخارجية على صداقة قديمة مع تركيا تعود أيامُها الى الحرب العالمية الأولى، وبهذه الصيغة ايضا يُقحمون السيد وزير الداخلية في دوامة المواجهة مع قوافل اللاجئين والمشردين الذين يشدون الرحال صوب المانيا ؛ دون ان يستطيع سيادته السيطرة على هذه الحالة البائسة.

١٣ – ان وجود الدولة الكوردية هو في صالح المدن التركية (مثلا) الكبيرة وشرط لديمومتها حيث ان موجات الهجرة الداخلية للكورد في كوردستان

تركيا نحو تلك المدن قد أحدثت إختناقات لاتطاق، ولهذا السبب فسوف تبذل جهود كثيرة حينئذ لاعادة هؤلاء الفقراء المشردين الى شرقي تركيا (كوردستان الشمالية) (ومن الملاحظ ان هذه الفقرة تعتبر ضمن الفقرة السابقة).

١٤ – ان الدولة الكوردية مُفيدة ونافعة لدول التقسيم نفسها حيث تنتعش الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول وتنمو. ان قسما كبيرا من الدخل القومي تبتلعه المؤسسات العسكرية والجاسوسية عوضا عن انفاقه على تحسين ظروف المعيشة والأعمار.

وفيما اذا إستثنينا إحتلال القبرص فأن الجيش التركي وفي غضون (٧٠) عاما لم يقم بأية نشاطات عسكرية الا في كوردستان وكذلك الحال بالنسبة لدول التقسيم الأخرى حيث كانت سوريا والعراق ولفترة منهمكتين في الحرب مع اسرائيل، اما ايران والعراق

فانهما كانتا في خضم حرب طاحنة لفترة أخرى. واذا ما طرحنا تلك الفترات القصيرة يتجلى لنا ؛ ان تلك الدول تنفق معظم ثرواتها وخيراتها بصورة جنونية وتهدرها هباء منثورا.

١٥ – ان منافع الدولة الكوردية لدول التقسيم لا تقتصر على المردود الاقتصادى الضيق ؛ وإنما تتخطى الحدود المادية لتحوم في آفاق أخلاقية بالغة الأهمية ؛ حيث ان سياسات صهر الكورد وبرامج الارهاب والقتل الجماعي والتهديد المستمر ستعود بالضرر على الروح الاخلاقية للمجتمعات التركية والعربية والفارسية.

ان الضراوة والوحشية التي تمارسها تلك الدول يوميا ؛ وعمليات القتل بدون محاسبة لـ(رامبو) التركي والمخابرات العراقية والايرانية وبعثاتها الدبلوماسية ؛ كانتْ وما زالت كضربة نجلاء تُحدث جرحا غائرا في تلك المجتمعات نفسها ولدرجة تحطّ من كيان شخصيات افرادها وتصيبها بالخواء الروحى، وان

مايُسمى بالقضية الكوردية قد أصبحتْ وكأنها تعني في الوقت نفسه – مصائر الشعوب التركية والعربية والفارسية أيضا!!

١٦ – لو أمعنا النظر في القضية الكوردية لتجلى لنا ان المشاكل والآليات اللازمة لتشكيل دولة ليست بأصعب أو أعقد من تلك الآليات والخطوات العملية للحكم الذاتي وبرنامج (حماية الأقليات) بل وأنه في حالة وجود الدولة سيقلل من ضرورة القيام باجراءات التدخل والمناصرة المباشرة الطويلة الأمد، ان مخاطر الدولة الكوردية العصرية التي نقترحها هنا ليستْ بأكثر من مخاطر الحكم الذاتي وبرامج صيانة الأقليات بأية حال من الأحوال.

١٧ – لا أبحث هنا عن الحدود الجغرافية لهذه الدولة الكوردستانية ولسوف أترك هذا التساؤول بدون جواب:- لماذا لايتم تشكيل عدة دول كوردية ؟ ولماذا لا تكون هناك دولة كوردية وعدة كيانات للحكم

الذاتي داخل دول التقسيم الأخرى؟ انه لمن الأصوب والمستحسن أنْ لا يستحيل مفهوم تشكيل الدولة الكوردية الى (دوكماتيكية) عقائدية جامدة و (الطرق على الحديد البارد). إذن فلندعْ الجماهير الكوردية تُقرر بنفسها ما يصلح لها. وكما هو واضح فأن انتقاء عدة بدائل وحلول ليس بالأمر السيء، وغايتي هنا هي:- إنزال فكرة الدولة الكوردية من سماوات الأساطير والغيبيات الى أرضية الواقع، وبحيث لا تُعدُ

بعدُ من المحرمات الطابوية كما وأستهدف اتخاذ تلك الفكرة شعارا لائقا يُنادي به ويُشارُ اليه بالبنان.

[الحجج والبراهين المعارضة للدولة الكوردية]

ان الحجج المناوئة للدولة الكوردية كثيرة ؛ واكثر منها هي تلك البحوث والمناقشات الجارية حولها ويمكن حصرُها فيما يلى:-

١ – تخلق الدولة الكوردية موقفا سياسيا جذريا

واسعا ليس في دول التقسيم فحسبُ وانما تتعداها الى الدول الأخرى ايضا. فمنذ عشرات السنين يُغضُ النظر عن تلك السياسات العدوانية لدول التقسيم ؛ بل ويتم دعمها من قبل الدول الخارجية.

لقد أصبح هذا الواقع البائس لدى تلك الدول ودبلوماسييها إرثا من التقاليد والطقوس والأجراءات الاعتيادية ؛ لذا فمن الصعوبة بمكان تغيير أو تجاوز تلك المواقف والتقاليد. هبْ إنهم اعترفوا رسميا بالدولة الكوردية ؛ أفلا يُعتبر هذا في حد ذاته إعترافا غير مباشر بكل المظالم التي ارتكبت بحق الكورد مما سيُلقى باللائمة والتبعات الناجمة عن تلك المظالم على عاتق تلك الدول نفسها.

٢ – ما قبل تأسيس الدولة الكوردية : ينبغي على السياسين الكورد أنْ يدركوا بأن اكتساب المعلومات والعلم والخبرات الحياتية تكون قبل تشكيل الدولة الكوردية. ان الدوائر السياسية والدبلوماسية الكوردية

لم تزل حتى الآن والى حد بعيد غافلة جاهلة بلا معلومات، اما الدوائر الأستشارية الكوردية فهزيلة النظر وبلا فنتازيا وها هنا بالتحديد تتجلى الأهمية الكبرى للأعباء والأدوار التي يتعين على اللاجئين الكورد في الخارج الأضطلاع بها.

٣ – غالبا ما يدور الشك في قدرة الدولة الكوردية الوقوف على قدميها والأبقاء على وجودها وحياتها. وهذا رأي خاطيء في منظور الجغرافية الأقتصادية، ذلك لان تلك الدولة اذا ما تم تأسيسها في اي جزء من كوردستان فأن لديها من النفط وخاصة الثروة المائية ما يجعل من كل تلك الشكوك موضع التكذيب.

ان عوامل فقر الكورد لا تعود الى فقر وجدب وطنه ؛ بل هي ناجمة عن السياسات التي ترمي الى تبعية الكورد وإذلاله الفيزيائي (جسديا وماديا)، فها هنا وبدلا من التعمق في علم الاجتماع الاقتصادي أود أنْ أُسرد لكم قصة (مهدي زانا) والتي رواها لي قبيل أيام:-

قبل حدوث الانقلاب العسكري عام ١٩٨١ في تركيا كان ((مهدى زانا)) محافظا منتخبا لمحافظة دياربكر (العاصمة الخفية لكوردستان)، في عام ١٩٩١ وبُعيد تحرره من السجن أجرى تلفزيون تركيا لقاء معه، أثناء هذا اللقاء خاطبه المذيعُ بسخرية وإستخفاف قائلا:- (لو إنفصل الكورد عن تركيا فلا يتمكنون من انجاز شيء، كما ويحرمون من تعاوننا ومساعداتنا ؛ ليس هذا فحسب بل وأنهم لا يستطيعون حتى خياطة (شورت داخلي)!! فما كان من مهدي زانا الا وأنْ ردّ على المذيع قائلا:- (إذنْ سوف تغدو كوردستان أولى دولة للمُعْدمين والمسحوقين الفقراء على ظهر البسيطة؛ وانطلاقا من هذا المستوى البسيط سوف تبدأ. حياتنا شيئا فشيئا بالنمو والتطور والانتعاش نحو الأفضل وتتقدم مسيرتهُ صوب الآفاق الأسْنى نورا).!!

٤ – يزعم الزاعمون ان المجتمع الكوردي ساذج غير ناضج ولا يصلح لأنْ يكون صاحب دولة ؛ إن تشكيل

أية دولة كوردية لا بد وأنه سيكون موازيا للمستوى الذى بلغه ذلك المجتمع. هذا رأى فارغ لا أساس له من الصحة ولا يعتمد على اى مصدر، بل وبوسعنا ان نرد عليه بكونه رأيا يناقض نفسه بنفسه، ففي غضون العشرين سنة الماضية طرأ تغيير كامل على شمال شرق كوردستان، وغالبية تلك المناطق تشكل مجتمعا متجانسا من المعدمين المساكين، ان هذه المنطقة – دون شك – اكثر تقدما وعصرية مما عليه كوردستان الجنوبية و كوردستان ايران.

لكنه ولحد الآن لا يزال قسم من (الحزب الديمقراطى الكوردستانى) و (الاتحاد الوطنى الكوردستانى) يتميز بأنه حزب العشيرة والعائلة، فيا ترى هل تنفردُ كوردستان بهذا الواقع وحدها ؟ وهل بالامكان الدخول الى قصور وسراى ذوى الدولة عن طريق بوابات العصرنة والحداثة ؟ لو كان الأمر هكذا ؛ فأن لسان الحال والمعبر الوحيد عن ذلك المنهج العصرى والمجتمع الفقير في

شمال شرق كوردستان هو حزب العمال الكوردستانى (PKK). وعلى ذلك فأنه لم يكن اعتباطا ولا من قبيل الصدفة ان يطالب هذا الحزب بأحقية الدولة الكوردية وبكل صراحة ودون لف أو دوران (هذا كان في عام / ١٩٩٢، أما الآن فتغير موقفه – المترجم).

وفيما يخص حالة كوردستان فلنا أنْ نتسائل:- هل ان عصرنة المجتمع الكوردي أو الحزب الأكثر تمثيلا له شرط للقبول في نادى أصحاب الدول ؟ !

٥ – لاشك اننا وللوهلة الأولى نتصور بأن السمعة السيئة ل ((PKK)) (مثلا) قد أصبحتْ عقبة كأداء على طريق الدولة الكوردية ؛ الا اننا ينبغى النظر في الموضوع ؛ حيث ان مفهوم الدولة الكوردية ليس ممنوعا أو محجوبا عن ((PKK)) فحسب ؛ بل وعلى الأحزاب الكوردية المعتدلة ايضا.

لم يكن من باب الهزل ان يشير ((سليمان ديميريل)) في الآونة الاخيرة وبصورة غير مباشرة الى ان الدولة

التركية قد تمكنتْ بذكاء وحذاقة أن تختم جبين (PKK) بالأرهاب، وهنا لا أنوي الخوض في دراسة معنى (الارهاب) بصورة عامة وفي الشرق الأدنى على وجه الخصوص. ان التعريف العلمى للأرهاب هو:- بث الرعب والخوف عن طريق استخدام علائم ورموز القوة والعنف نشدنا للوصول الى غاية معينة. ولا توجد تلك الصفات الارهابية في ((PKK))، والحقيقة ان تركيا قد تورطتْ في دوامة حرب داخلية شائكة بين قوات الأمن التركية وجبهة تحررية مسلحة، ان هذه الحرب الضروس والصراع الدموى جزء من التجارب التأريخية للحركات التحررية والاستقلالية للشعوب في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة.

يعود السبب في إستمرار معارك ((PKK)) الى اليأس والقنوط من الحل السلمى، والحق يُقال إن الهوية العلمية للأرهاب تتطابق مع السلوك اليومى لقوات الأمن التركية، وعراق الأمس وايران اليوم. بيد

ان هذا المنظور يتلائم مع الوجهة الأكاديمية والنظرية البحتة ؛ أما في الواقع اليومى المعاش فقد أُقحم (PKK) في صف الأرهاب.

ومن المرجح أنْ يرجع سبب ذلك الى الخلافات الناشبة فيما بين ((PKK)) وجناح آخر من الحركة التحررية الكوردية، بغية تغيير هذا الواقع النضالى العسير والذى بدوره يستلزم برامج مكثفة للتوعية والتثقيف.

٧ – بعد تفتيت الاتحاد السوفيتى السابق ويوغسلافيا ظهرتْ على الساحة دول حديثة وتطالب عدة أمم وشعوب أخرى بتشكيل دولة لها، انهم وعبر عشرات السنين مضطهدون.. كاظمون غيظهم، واليوم يكافحون من اجل كيان قومى.

ان السلوك السياسى للدول حديثة الاستقلال – وبالاخص الصرب – قد خلق ظروفا وأجواء مناهضة لتشكيل دولة كوردية. ولكن ليس من الحق والمنطق ان

يدفع الشعب الكوردي ضريبة تلك الظاهرة السيئة ؛ ذلك لأن مسرح حياة الشعب الكوردي مضرج بالدماء ومحطم بالظلم والقمع.

لو ان أحقية وشرعية الدولة الكوردية – بغية إنهاء الحروب وسفك الدماء – قد أقرت وحسب برنامج طويل الأمد فحينئذ لن تتمكن التجارب السيئة لدول التقسيم من ابطال ذلك الهدف البعيد المبتغى ؛ بل ونستطيع آنئذ ان نستثمر وبصورة أفضل مقررات السوق الأوربية المشتركة في ١٦ / ١٢ / ٩٩٢ والمتعلقة بإحداث دول جديدة. ووقتئذ يصبح (التراث السياسى لمنهج الانفصال والاستقلال) اكثر سلمية مما هو متبع الآن، إن دول التقسيم محرومة وبعيدة كل البعد عن ذلك التراث.

عاش الكورد قبل سنة ١٩٢٠ في دولتين متعددة القوميات وكانت حقوقه فيهما متساوية، ففي كلتيهما أمضى جُل حياته وسط المذابح وسفك الدماء، لكنه

فجأة وبعد سنوات ١٩٢٠ – ١٩٣٠ ودون سابق إنذار، أجبروه على تغيير برامج حياته ودفعوا به عنوة الى حالة وجد نفسه فيها نصف مستعمرة،

لو كانت كوردستان مستعمرة بريطانية (والتي تسود فيها دولة القانون) لأصبحتْ الآن حرة مستقلة وبعد تخطي عدة مراحل من النضال وعن طريق المفاوضات،ان بقاء كوردستان في حالة نصف مستعمرة داخل دول التقسيم الاربع، كان السبب في عدم شمول كوردستان ببرامج التحرر والاستقلال من قبضة الدول الاستعمارية الكبرى، ان الامم المتحدة كان لها دور تأريخي مشرق في برامج التحرر والاستقلال.

لقد كان من نتائج تفتيت الاتحاد السوفيتى أنْ أصبحتْ القضية القومية للمستعمرات الداخلية موضع بحث وتمحيص، ولايجاد ذلك التراث السياسى، تستطيع الدول الأوربية انْ تلعب دورا مهما في هذا المضمار، وبمقدورها أنْ تحث على الحوار

؛ بل وبأمكانها وفي الحالة الضرورية وبطرق وعوامل مختلفة انْ تُفرض لغة الحوار والتفاوض، ولا تخاذ إجراء كهذا على الدول الاوربية أنْ تحطم وتزيح عن نفسها حواجزها ومحرماتها الطابوية أيضا.

٨ – تكون مسألة (حماية الأقليات) في الدولة الكوردية الحديثة موضع رد وجدل، وينبغى هنا ان لا أكون باحثا ساذجا سطحي الفهم لأقول:- هل ان حقوق الآقليات القومية في دول التقسيم نفسها معلنة ومنفذة؟ وما دام الأمر كذلك فلا موجب لاثارة هذا الموضوع!!

اقترحتُ فيما سبق تشكيل دولة كوردية وفق أُسس وتوصيات دول السوق الأوربية المشتركة، ومن الطبيعى أنْ تكون حقوق الاقليات مضمونة ومن صُلب تلك التوصيات.

ان برنامج صيانة حقوق الاقليات مطروحة للمناقشة هذه الأيام كحل جدى للقضية الكوردية، لذا ينبغى ان

تكون صيانة الاقليات في كوردستان اكثر متانة ولياقة وروعة، أن تجربة الحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية تجاه الآشوريين نموذجية وباعثة على السرور والتفاؤل.

لو تأسست دولة كوردية في تركيا فسوف تبرز على الساحة مشكلة عودة المشردين الكورد الى كوردستان، أن جمهوريات البلطيق وخاصة ((ليتوانيا)) و ((ئوكرانيا)) لها نفس المشاكل ومن الممكن الاستفادة من تجارب تلك الدول.

ليس من الصواب توجيه الانتقادات والردود الى فكرة تأسيس الدولة الكوردية نفسها ؛ إذ أن حلحلة المشاكل والتعثرات منوطة بقدرة ومدى إخلاص تلك الدولة لمشاريع السلام والوئام بين الجهات المختلفة ذات العلاقة، ومدى تخطيط وبرمجة جميع مجالات الحياة، وبمعنى آخر تلك المجالات التي تتعلق بالتراث السياسى للدولة الجديدة من حيث:- كيفية تشخيص الواجبات والوظائف السياسية اليومية وتسجيلها

وتنفيذها.

٩ – وصفوة المقال في الحجج والبراهين المضادة للدولة الكوردية والتي يرددونها باستمرار هى سياسة المصالح التي تقول:- ليس بالأمكان تشكيل دولة كوردية بل من الأفضل عدم وجودها ؛ فهى تعود بالضرر على الكورد نفسه. هذا ويقولون – على حد زعمهم – ان الكورد سيحُرم من الكوادر والحكام والقادة الاختصاصيين الأصدقاء !!

ومن خلال وخضم تلك الآراء يبرزون تركيا بأستمرار كمثال قيم جيد، وبدعوى انها باتتْ حصنا منيعا و عقبة كأداء أمام الاصولية الاسلامية في المنطقة.

منذ سنين وتركيا تتفاخر وتدعى بأنها علمانية، ولكن المراقبين والمختصين داخل تركيا يعرفون جيدا بأن المجتمع التركى اليوم (وبالأخص الجزء التركى منه) لم يعُدْ مجتمعا علمانيا.

ان زبدة التجارب والتعاملات أثبتت أن رؤساء

وحكام الشرق الادنى ليسوا موضع ثقة ومصداقية، وان حكمهم غير مستقر ولا يستمر لفترة طويلة، لذا فسياساتها الرسمية قصيرة النظر وتمارس وفق المصالح اليومية، تلكم ايران فأكثر من عشر سنين ما أنفكت طاحونتُها الدموية تدور وتزهق الارواح بلا نظير ولا مثيل ؛ وسجونها ملأى بالقابعين ؛ كل هذا يجرى بينما هي-إيران - في نفس الوقت شريكة تجارية وموضع ثقة ؛ تتوالى عليها المدائح والثناء. كذلك العراق وكسابق عهده مستمر وبدعم من العالم العربى والاسلامى محظوظ ومُصان.

لسنا هنا بصدد الرد على كافة المبررات - الواحدة تلو الاخرى - المتعلقة بهذه السياسات المبنية على المصلحة اليومية. ان وزراء الخارجية لدول السوق الاوربية المشتركة أقروا في ١٦ / ١٢ / ٩٩١ حق تقرير المصير للشعوب، ان هذا الاعتراف ستشرف آفاقا جديدة للقانون الدولى، بل وتمنحه طابعا أخلاقيا

جديدا.

ان الوجدان والأخلاق لا ينسجمان مع السياسة الرسمية للمصلحة اليومية، ويبدو أنه ليس بمقدور الانسان إزالة ذلك التناقض عن طريق العقل والمنطق واستئصال شأفته، سوف تكون الدولة الكوردية – كضمانة لحرية الكورد – قضية أخلاقية ووجدانية في القرار الأخير وستبقى هكذا.

١٠ – ان ممثلي السياسة الرسمية للمصالح اليومية يصلون الى قمة السذاجة عندما يقولون:- (ان الدولة الكوردية خيال طوباوي) حيث لا يأخذون بنظر الاعتبار أن السياسة تعبير عن الواقع ؛ وأن الظواهر والأحداث الواقعية دائبة الحركة ودائمة التغيير.

بعد مرور (٣) سنوات على سقوط جدار (برلين) كان من المفروض ان يعرف الجميع ان الخيال والمستحيلات لامكان لهما في السياسة، كما وان الآراء المتفائلة ذات النظرة الاستراتيجية لم تنزل من

السماء ولم تنبثق من مجاهيل الارض، وهنا نتساءل:- لماذا لا يتحقق للكورد ما تحققْ للألمان؟

(مستلزمات ما قبل تشكيل الدولة)

يجب أن يُرفع الغموض الذى يكتنف الحركة التحررية الكوردية، كما وينبغى ترسيخ مناهج للوئام والتنسيق بين أجنحة تلك الحركة. انه وانْ كانتْ الظروف غير اعتيادية ؛ الا أنه ينبغى ان نؤسس أنماطا من الحكم والادارة والسلطة البرلمانية ان ميلاد تلك التشكيلات بحد ذاتها يعتبر ايمانا واعترافا بـ:-

ا – مبدأ التعددية الحزبية والتنظيمية.

ب – التخطيط لخلق تراث حكومى وأرضية اجتماعية صالحة والتي تعد بمجملها ضرورية لمستقبل كوردستان، واعتقد انه من الضرورى مواصلة التوعية وتوضيح مكونات وأهداف والآسس العامة لتلك الدولة، كما وأرى ان تستلهم تلك

الدولة وتستفيد من توصيات وزراء خارجية الدول الاوربية في الاجتماع العام للسوق الاوربي المشترك.